مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

قطاعات المستقبل وأثرها على اقتصاد المملكة العربية السعودية

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

2022

المحتـــوى

- مقدمة ____ 4
- نظرة مستقبلية على القطاعات الناشئة ____ 5
- مشاريع الاستثمار الأجنبي ____ 6
- القطاعات القابلة وغير القابلة للتداول ____ 7
- قطاع البتروكيماويات ____ 9
- قطاع المواد البلاستيكية المتقدمة ____ 15
- قطاع السياحة والترفيه ____ 18
- الاستثمار في القطاع الرياضي ____ 23
- قطاع المستحضرات الدوائية الحيوية والقطاع الطبي ____ 25
- قطاع الطاقة المتجددة ____ 27
- قطاع التقنية - الذكاء الاصطناعي والروبوتات ____ 30
- المراجع ____ 33

مقدمة

شـهد الاقتصاد السـعودي خـلال عصره الحديث نمـواً بعدد كبير من القطاعات، مسـتغلاً المـوارد الطبيعية في المملكـة وموقعهـا الجغرافـي بين قـارات العالم الثلاث؛ ما قاد إلـى تحقيق مكانة اقتصاديـة قوية، أصبحت بها المملكة، ضمن أكبر عشرين اقتصاداً على مستوى العالم، وعضواً فاعلاً في مجموعة العشرين؛ وتُعد الآن من أبرز الفاعلين في الاقتصاد العالمي وأسواق النفط العالمية، مدعومة بنظام اقتصادي قوي، وقطاع مصرفي فعّال، وشركات حكومية عملاقة تقدم الدعم للمواهب السعودية المؤهلة على أعلى المستويات.

وفي سـبيل تطويـر الاقتصاد وتنويعه وتخفيف الاعتمـاد على النفط، أطلقت المملكة العربية السـعودية رؤية 2030 مرتكـزة علـى العديـد مـن الإصـلاحات الاقتصاديـة والماليـة، والتـي اسـتهدفت تحول هيـكل الاقتصاد السعودي إلى اقتصاد متنوع ومستدام مبني على تعزيز الإنتاجية ورفع مساهمة القطاع الخاص، وتمكين القطاع الثالث.

ومنذ إطلاق الرؤية، نجحت المملكة في تنفيذ العديد من المشـاريع والإصلاحـات الهيكليـة لتمكين التحول الاقتصادي؛ وشـمل هذا التحول جهوداً مختلفة ركزت علـى تعزيـز المحتـوى المحلـي، والصناعـة الوطنيـة، وإطلاق وتطويـر قطاعات اقتصاديـة واعدة، وقياس التمكيـن الـذي يسـتهدف تعظيـم وظائـف القطـاع الخـاص والمنشـآت الصغيـرة والمتوسـطة وتعزيـز الاستدامة المالية العامة.

وقـد عـززت هـذه التحـولات الهيكلية قـدرة النظام الاقتصـادي للمملكة على مجابهـة الآثار الاقتصادية لجائحـة كوفيد-19 في عـام 2020، ومن المتوقع أن تسـتمر وتيرة هذا التحول في السـنوات القادمة، مع الأخـذ بعيـن الاعتبـار بعـض المبـادرات الاسـتثمارية القائمـة والتابعـة لصنـدوق الاسـتثمارات العامـة والمؤسسات الرائدة.

ومن المتوقع كذلك زيـادة توطين الخبرات والتقنيات المبتكرة.

وقد اعتمد صندوق الاسـتثمارات العامة اسـتراتيجية لخمـس سـنوات تعمل على: ضـخ ما لا يقـل عن 150 مليار ريال سعودي سنوياً في الاقتصاد المحلي بوتيرة متزايـدة حتى عام 2025؛ ومجاوزة حجم الأصول لمبلغ 4 تريليونـات ريال سـعودي، وإيجـاد 1.8 مليون فرصة عمل بنهايـة عام 2025؛ وتوسـيع قاعدة اسـتثمارات القطـاع الخـاص الخارجي والمحلـي، باعتبارهـا العنصر الرئيسـي لتنشـيط وتحويـل نظامهـا الاقتصـادي، وتحقيـق التنميـة المسـتدامة، وإيجـاد فـرص العمل. وتتضمن القطاعات الواعدة التي تضعها الاسـتثمارات الأجنبيـة والمحليـة ضمـن قائمـة أولوياتهـا: النقـل، والخدمـات واللوجسـتيات والصحة والتقنيـة الحيوية والسـياحة والتعليـم والتسـلية والترفيـه والرياضـة والصناعـة (التعديـن والتصنيـع) وتقنيـة المعلومـات والاتصالات والطاقة المتجددة.

نظرة مستقبلية على القطاعات الناشئة

تعكس التعديلات المتوقعة في القطاعات الاقتصادية الواسعة وحصصها النسبية توقعاتنا للاقتصاد الكلي على المدى الطويل استناداً إلى بيانات عام 2019، إلى جانب تقديرات الخبراء للقطاعات الفردية بناءً على رؤية المملكة 2030 وغيرها من الوثائق الحكومية. ومن المتوقع أن تنمو القطاعات التي ستقود عملية التنويع بوتيرة أسرع من الاقتصاد الكلي، وبالتالي زيادة حصتها في إجمالي الناتج المحلي؛ وإذا أخذنا بعين الاعتبار التعديلات المتوقعة في التكوين القطاعي للاقتصاد، فإنه من المؤكد أن التوسع في بعض القطاعات سيكون أقوى من غيرها.

ومن المتوقع ازدياد حجم الاقتصاد خلال العقد القادم، إذ من المنتظر أن يزداد حجم كل قطاع بالقيمة المطلقة مع استمرار توسع هذه القطاعات؛ وستتغير الطريقة التي يتم بها تقسيم الاقتصاد نفسه، مما يسمح للقطاعات الصغيرة في البداية بزيادة حصتها مقارنة بالقطاعات الأكبر منها حجماً.

وسيصبح قطاعا الصناعات التحويلية والخدمات ركيزتين إضافيتين للنمو الاقتصادي المستدام وسيقودان عملية التنويع، ومن المتوقع توسع قطاع الصناعات التحويلية بأكثر من 8% سنوياً خلال العقد القادم، مما يزيد حصته النسبية إلى ما يقرب من 12% من إجمالي النشاط الاقتصادي، ومن المفترض أن يحدث معظم هذا النمو في مجالات الإنتاج ذات القيمة المضافة العالية. وتستهدف المملكة نمواً سنوياً في الصناعات التحويلية بنسبة 7.7%، لتصل نسبة مساهمتها إلى 21% من الناتج المحلي الإجمالي خلال العامين 2022- 2023.

ومن المتوقع في الوقت ذاته، أن ينمو قطاع الخدمات بنحو 10% سنويًا في المتوسط، مما يعني ارتفاع نصيب هذا القطاع من الناتج المحلي الإجمالي النسبي بحلول عام 2030 إلى ما يقرب من 40%، مع الطفرة المحتملة في قطاعات السياحة والنقل والاتصالات والخدمات المالية، والصناعات الخضراء.

كما يتوقع أن يصبح النمو المستمر في قطاع النفط والغاز، دافعاً لازدهار الصناعات المشتقة منهما ذات القيمة المضافة الأعلى مثل صناعات المواد الكيميائية الوسيطة والمتخصصة والمطاط والمنتجات البلاستيكية المتقدمة والمستحضرات الصيدلانية، والتي تعد جزءاً لا يتجزأ من أحد مسارات التنويع المفضلة، وتخلق هذه الصناعات المرتبطة بالنفط والغاز الأساس بالنسبة للتصنيع لزيادة حصتها الإجمالية.

مشاريع الاستثمار الأجنبي

وصلت المشاريع الاستثمارية الأجنبية الجديدة في المملكة إلى أعلى مستوياتها ربع السنوية خلال الربع الرابع من عام 2020 رغم تأثره بجائحة كورونا، حيث تم فيه إصدار 466 رخصة جديدة لمشاريع استثمارية أجنبية، مقارنة بـ291 رخصة خلال الفترة ذاتها من عام 2019 بزيادة قدرها 60%؛ وخلال العام 2020 أصدرت وزارة الاستثمار 1278رخصة لمشاريع استثمارية أجنبية، بزيادة نسبتها 13% مقارنة بعام 2019.

أعلنت وزارة الاستثمار إصدار 2056 رخصة للاستثمارات الأجنبية الجديدة خلال الربع الرابع من عام 2021، مقارنة بـ 466 رخصة خلال الفترة ذاتها من عام 2020 بزيادة قدرها 341 %. وارتفع عدد رخص الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 38% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2020، لتبلغ 478 رخصة، بينما صعدت بنسبة 264% في الربع الثاني لعام 2021، لتصل إلى 575 رخصة، وارتفعت خلال الربع الثالث بنسبة 333%، لتبلغ 1330 رخصة. وبذلك يبلغ إجمالي رخص الاستثمارات الأجنبية الجديدة في المملكة خلال العام 2021م، عدد 4439 رخصة بنسبة ارتفاع بلغت 247%، مقارنة بالعام 2020، ويعود ذلك إلى انتعاش الاقتصاد بعد جائحة "كورونا".

وهذا التوسع السريع يوضح حجم الإنجاز الكبير الذي تحقق في مساعي التنويع الاقتصادي في المملكة.

وقد سجل الاستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى السعودية مستوى قياسياً خلال عام 2021، إذ بلغ 23 مليار دولار (86.25 مليار ريال) بارتفاع 326%، مقارنة بـ 5.4 مليار دولار (20.2 مليار ريال)في العام السابق ؛ ووفقا لبيانات وزارة الاستثمار السعودية، قفز عدد رخص الاستثمار الأجنبي الجديدة بنسبة 250.6%، ليبلغ 4439 رخصة في عام 2021 مقابل 1266في العام السابق، وتصدر عدد الرخص الجديدة من الربع الرابع عام 2021، قطاع الجملة والتجزئة بما يفوق 44%، ثم قطاع الصناعات التحويلية 16%.

ونفذت وزارة الاستثمار، 112 صفقة باستثمارات قيمتها 50 مليار ريال في عام 2021، مؤكدة وجود إقبال متزايد من المستثمرين الجدد للاستثمار في السعودية، بجانب رغبة المستثمرين الموجودين بالفعل في توسيع استثماراتهم القائمة؛ واختارت 44 شركة عالمية الرياض مقراً إقليمياً لها، استجابة لمكانتها كأكبر اقتصادات مدن المنطقة.

القطاعات القابلة وغير القابلة للتداول

فـي أي نظام اقتصـادي، يتم تحديد معـدل النمو من خـلال تراكم مخزونه مـن رأس المال المادي، ومهارات وتدريـب مجموعـة العمـل لديـه، وتكوينـه الطبيعي للمـوارد، والتقنيـة التي يسـتخدمها فـي تحويل تلك المدخـلات إلـى مخرجـات؛ والاسـتثمار فـي هـذه المجـالات لـه أهميـة حيويـة فـي تحفيز عمليـة نمو الاقتصـاد؛ ويعتمـد حجـم الاسـتثمار علـى جاذبيـة القطاعـات القابلـة وغير القابلة للتـداول، والتي تعتبر بالتالي مفتاحاً للنمو الاقتصادي.

ويمكن تقسـيم نمـط الإنتاج المحلي فـي أي بلد إلى سلع وخدمات قابلة وغير قابلة للتداول، حيث يشتمل القطاع القابل للتداول على جميع الأنشـطة الإنتاجية التي تتعرض فيها الصناعات للمنافسة العالمية؛ بينما يشـمل القطـاع غيـر القابل للتـداول جميع السـلع أو الخدمات غير القابلة للمنافسـة العالمية (على سـبيل المثـال: الإدارة العامـة والتشـييد والبنـاء وخدمـات الرعاية الصحية).

ولأن أي عجـز في الاسـتيراد يجب سـداده عن طريق تصدير السـلع المنتجـة محلياً إلى الأسـواق الخارجية، تقفـز أهمية المنتجـات القابلـة للتـداول؛ بينما يخدم القطاع غير القابل للتداول الأسـواق الداخلية بشـكل أفضـل، إذ تقتصـر قيمـة إنتاجـه علـى حصـة الإنفاق الطبيعـي داخـل هـذا القطاع، حيـث لا يمكـن تصدير الفوائض.

وفـي المملكـة حيـث لا يمكـن تحسـين الصـادرات الإجمالية إلـى المرحلة المفضلـة إذا كانت القطاعات غيـر النفطية القابلة للتداول، مثـل الزراعة والمنتجات غير النفطية، غير منتِجة بشكلٍ كافٍ؛ فمن المتوقع أن ترفع أهداف رؤية 2030 نسـبة الصادرات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي من 15% في عام 2016 إلى 50% في عام 2030؛ كما سيؤدي تزايد الطلب العالمي على الصادرات السعودية غير النفطية إلى تحسين تنمية القطاع غير النفطي القابل للتداول؛ ووفقاً لمفهوم النمو القائم على التصدير والدراسـات التجريبيـة للمملكة، فإن هذه التأثيرات سـتعزز النظام الاقتصادي بأكمله.

أما القطاع غير القابل للتداول، فيعتبر أحد أهم العوامل الجاذبة للاستثمار الأجنبي إلى أي اقتصاد، ويشمل جميع السلع أو الخدمات الأخرى مثل الإدارة العامة والبناء وخدمات الرعاية الصحية. وقد أثبتت الدراسات البحثية النظرية والتجريبية أن للقطاعات غير النفطية غير القابلة للتداول، أثرا مفيدا على أداء الصادرات غير النفطية القابلة للتداول؛ ولا يمكن أن يقتصر قياس أداء التصدير فقط على إمكانات الإنتاج للقطاع القابل للتداول والأسعار، ولكن يمكن أن يتأثر أيضاً بعناصر حيوية أخرى مثل البنية التحتية. ويؤدي توفر عناصر البنية التحتية الأساسية (على سبيل المثال النقل والاتصالات والمرافق والخدمات المالية) إلى تقليل تكاليف التصنيع والنقل ومنع حدوث أي تأخير، كما أن غياب تلك العناصر يؤثر سلباً على تكاليف الإنتاج والأداء العام للتصدير.

وتعد الصادرات غير النفطية جزءًا أساسياً من التنويع الاقتصادي للمملكة العربية السعودية، حيث يمكنها أن تؤدي أدواراً هامةً في النمو الاقتصادي المستدام وإيجاد فرص عمل جديدة في القطاع الخاص للمواهب الشابة وبالتالي ستؤدي إلى توسيع قاعدة القوى العاملة.

وتعمل الصادرات غير النفطية على خفض معدل عدم استقرار قطاع التصدير، مقارنة بالنفط الخاضع لتقلبات الأسعار، كما تساعد في تقليل تعرض الاقتصاد للتقلبات وعدم اليقين الذي يشهده سوق النفط الدولية؛ وقد يؤدي تنويع الصادرات أيضاً إلى تقليل تراكم الصدمات الخارجية وتقلبات الاقتصاد الكلي، وتوسيع النمو الاقتصادي.

قطاع البتروكيماويات

شـهد قطـاع البتروكيماويـات فـي المملكـة العربية السـعودية تطوراً وتوسـعاً رائعا في العقـود الثلاثة الماضيـة، وأصبـح أكبـر مسـاهم فـي الصـادرات غير النفطيـة في المملكة باسـتحواذه علـى 61.2% من إجمالي الصادرات غير النفطية، وارتفعت النسـبة إلى 66.8% فـي فبراير من العام الحالي 2022، واسـتفاد صافـي دخـل القطـاع مـن انخفـاض تكاليـف الإنتاج، وزيـادة الطلـب، وتوسـيع القـدرة الإنتاجيـة، حيـث يسـتفيد مصنعـو البتروكيماويـات من توافـر المواد الأولية بأسـعار أرخص من الشـركات التابعة لهم على مستوى العالم، كما تتميز المملكة بقربها الشديد من الأسواق الرئيسية في آسيا وأوروبا.

وقـد رسـخ قطـاع البتروكيماويات نفسـه كواحد من القطاعات الاقتصادية الحيوية في المملكة، وتساعد الحكومة في هذا المجال بضخ استثمارات ضخمة في مشـاريع مثـل نظام الغـاز الرئيسـي لتحفيز مشـاركة المسـتثمرين، وتوفير المواد الأولية بأسعار منخفضة نسبياً، ودعم المشاريع والبرامج السعودية - الأجنبية المشتركة لمشاريع البتروكيماويات الجديدة.

وتتمثـل الاسـتراتيجية الرئيسـية للمملكـة العربيـة السـعودية فـي تنويـع اقتصادهـا لإيجـاد مزيـد من القيمة المضافة عبر سلسـلة القيمة الهيدروكربونية، وتحقـق ذلك من خلال التكامل الرأسـي في مجالات التكرير والبتروكيماويات والسلع النهائية المنتجة في المجمعـات الصناعية أو المناطق الاقتصادية الجاذبة للاسـتثمار الأجنبي المباشـر وكذلك القطـاع الخاص. ومن المتوقع أن يوفر التحرك نحو استخدامات النفط غير القابلة للاشـتعال مثـل البتروكيماويات درجة من التحـوط ضـد احتماليـة انخفـاض الطلب علـى النفط وإيجـاد صناعـات ووظائـف جديـدة (وكالـة الطاقـة الدولية 2018).

وتأتـي الشـركة السـعودية للصناعـات الأساسـية "سابك" بين كبرى شركات البتروكيماويات في العالم، حيث بلغت طاقتهـا الإنتاجية 60.8 مليون طن متري، وتعد "سـابك" أكبر مُصنِّع للإيثيلين جلايكول، وميثيل ثلاثـي بوتيـل الإيثر؛ وثانـي أكبر منتـج للميثانول على مستوى العالم. وقد بلغت إيرادات الشركة، في الربع الرابـع من العـام 2021م، 51.28 مليار ريال سـعودي (13.67 مليـار دولار أمريكـي)، مـا يمثل زيادة بنسـبة 17% مقارنـة بالربع السـابق، وزيادة بنسـبة 56% عن السـنة السـابقة؛ كما بلغت إيرادات الشركة 52,640 مليـار ريـال، في الربـع الأول من العـام الحالي 2022، وبزيـادة نسـبتها 40.3% عـن الربـع الأول مـن العام 2021. وقد اسـتحوذ قطاع البتروكيماويات على أكثر مـن نصـف عائد الصـادرات غيـر النفطية فـي النصف الأول من العام 2021.

وتستهدف المملكة، وفق رؤيتها 2030، أن تكون الأولى في إنتاج وتصدير البتروكيماويات في العالم، خلال السنوات السبع المقبلة؛ وتنفذ خطة لزيادة إنتاجها بنسبة 20% سنوياً في المجال، بإنشاء مشروعات جديدة. وأعلنت عن إنشاء أكثر من مشروع ضخم لإنتاج البتروكيماويات، لتحقيق التنوع الاقتصادي والتحول من تصدير النفط إلى تطوير منتجات صناعية عالية القيمة. وأهم هذه المشروعات اتفاق شركتي سابك وأرامكو على بناء مجمع صناعي، لتحويل 45% من النفط الخام إلى بتروكيماويات مباشرة، في مشروع يعد الأكبر في العالم. وأرامكو هي أكبر شركة نفط في العالم، والأكبر من حيث القيمة السوقية، ويشكل إنتاجها نحو 13% من إجمالي إنتاج الزيت بالعالم، وتقدر قيمتها بما لا يقل عن تريليوني دولار. أما سابك فهي ثالث أكبر شركة بتروكيماويات متنوعة في العالم، وأكبر شركة في الشرق الأوسط، وتعمل في أكثر من 50 دولة، وتتجاوز قيمتها السوقية 103 مليارات دولار.

وتمثل منتجات البتروكيماويات 90% من إجمالي الطلب على المواد الأولية في التصنيع الكيميائي؛ ووفقاً لوكالة الطاقة الدولية، فإن البتروكيماويات هي المحرك الأكبر للطلب العالمي على النفط، حيث إن برميل النفط ينتج منتجات بتروكيماويات نهائية قيمتها 1200 دولار، ويأتي الانتعاش في الطلب العالمي على النفط من الوقود المطلوب للنقل، مما يشير إلى أن قطاع البتروكيماويات سيسيطر على النمو خلال السنوات العشر القادمة.

ومن المتوقع أن ينمو الطلب على الإيثان وغاز البترول المسال والنفتا بمقدار 430 ألف برميل يومياً في المتوسط سنوياً خلال الفترة من عام 2019 إلى عام 2026، حيث سيتم الاحتفاظ بأكثر من ثلثيها لمواد أولية للبتروكيماويات؛ وتمثل هذه المنتجات الثلاثة معاً 70% من الزيادة المقدرة في الطلب على المنتجات النفطية بحلول عام 2026.

وسيؤدي استخدام غاز البترول المسال والإيثان والنفتا كمواد وسيطة لصناعة البتروكيماويات إلى دفع النمو الاقتصادي العالمي وزيادة الطلب على البلاستيك، وسيزداد الطلب على غاز البترول المسال والإيثان بمقدار 900 ألف برميل يومياً، أو 130 ألف برميل يومياً على مدار السنة، من عام 2019 إلى عام 2026. وخلال الفترة نفسها، سيزداد الطلب على النفتا بمقدار 170 ألف برميل يومياً على مدار السنة في المتوسط و1.2 مليون برميل يومياً في المجموع مع استمرار البلدان الآسيوية في زيادة طاقاتها الإنتاجية.

وقد كانت شركات البتروكيماويات الكبرى على مستوى العالم تتوسع من خلال الاستثمار في مرافق الإنتاج في الأسواق الناشئة؛ وحتى اليوم، وكذا حال الاستثمار في المواد الكيميائية في دول مجلس التعاون الخليجي بقيادة المملكة العربية السعودية، أكبر دولة في إنتاج البتروكيماويات بالمنطقة؛ حيث نما الإنتاج الإجمالي للبلاد بنسبة 6.4% سنوياً خلال الفترة من عام 2007 إلى عام2017، وسيستمر هذا الاتجاه في العقد التالي؛ وستزيد الطاقة الإنتاجية للمملكة بنسبة 8.3% سنوياً، وستشكل حوالي 90% من إجمالي الطاقة الإنتاجية في دول مجلس التعاون الخليجي، لتصل إلى 147.5 مليون طن بحلول عام 2027.

وتكتسب قطاعات البوليمرات والمواد الكيميائية ذات القيمة المضافة أهمية خاصة لتوليد الإيرادات في المملكة العربية السعودية والمنطقة بأكملها، وتمثل حصتها مجتمعة 80% من الإيرادات السعودية و63% من دول مجلس التعاون الخليجي. وحقق قطاع البتروكيماويات في المملكة أرباحاً قدرها 43.1 مليار ريال بنهاية العام 2021، وأرباحاً ربعية قدرها 6.5 مليار ريال في الربع الأول من عام 2022.

وقد أدى تطور هيكل الصناعة، بما في ذلك ظهور تقنيات وخطوط إنتاج جديدة، إلى إحداث تغييرات في القدرات، وتشمل قطاعات المنتجات الجديدة المذكورة هذه، البوليمرات عالية الأداء والمواد الكيميائية ذات القيمة المضافة، والتي سجلت نمواً مرتفعاً، مُحدثةً نقطة تحول في الصناعة؛ وتتمتع الشركات الفاعلة في مجال البتروكيماويات بمكانة راسخة تمكنها من الوصول إلى المواد الكيميائية السلعية، والتي تُستخدم كمواد خام لمنتجات عالية القيمة وأكثر تقدماً.

وقد أثبتت هذه المنتجات أنها تحقق إيرادات أعلى، والأهم من ذلك أنها تعزز من المشتقات النهائية عالية القيمة، وهو مجال تواصل المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي وضع شرائح جديدة للمنتجات الكيماوية عبر ضخ استثمارات ضخمة في مشاريع بتروكيماوية جديدة واسعة النطاق.

وتحاول المملكة دمج صناعة البتروكيماويات وتوسيعها من خلال سلسلة من صفقات الاندماج والشراكات الجديدة. وكان أهم تطور شهده هذا القطاع هو قيام شركة النفط الوطنية العملاقة "أرامكو السعودية" بشراء حصة تعادل 70% في الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك) في شهر مارس من العام 2020؛ وستؤول عائدات الصفقة، البالغة 69 مليار دولار إلى صندوق الاستثمارات العامة.

ويأتي ذلك بالتزامن مع مبلغ 25.6 مليار دولار أمريكي تسلمه صندوق الاستثمارات العامة من الطرح العام الأولي لشركة أرامكو السعودية في عام 2019؛ وستمكن هذه المكاسب غير المتوقعة مجتمعة والتي بلغت 94.6 مليار دولار صندوق الاستثمارات العامة من دعم أهداف رؤية المملكة 2030، بالتزامن مع تعاون شركتي سابك وأرامكو جنباً إلى جنب لمواصلة تطوير صناعة البتروكيماويات التي تُعد أكبر مصدر للصادرات غير النفطية.

وكان وراء ازدهار صناعة البتروكيماويات في المملكة وفرة مخزون الهيدروكربونات، والذي جاء بالأساس نتيجة لإمداد المصانع بمواد أولية محلية بأسعار أقل بكثير من أسعار السوق القياسية، حيث يُنتِج الغاز المصاحب للنفط الميثان والإيثان، ويحتوي غاز البترول المسال على البوتان والبروبان، بينما يتم إنتاج النفتا أثناء عملية تكرير النفط الخام.

ويأتي إنشاء مجمعين عملاقين للبتروكيماويات في عام 2017 عبر مشاريع مشتركة مع شركة النفط العملاقة المملوكة للدولة "أرامكو السعودية" ليبشر بتحقق النمو المتوقع؛ ويتمثل المُجمّع الأول في مشروع (صدارة) للكيميائيات، الذي يُعد أكبر مجمع للكيميائيات على الإطلاق في العالم، حيث تم إنشاء وحدة البولي إيثيلين في أبريل من العام 2017، ويتكون المجمع من 26 وحدة إنتاجية بطاقة 3 ملايين طن سنوياً؛ ويعمل هذا المشروع على إيجاد سلاسل قيمة جديدة تماماً فيما يتعلق بالتكرير وسيساعد في تحويل المشهد الصناعي للمملكة ومنطقة الخليج ككل.

أمـا المُجمّـع الثاني فيتمثل في مشـروع (بيتـرو رابغ) - المرحلـة الثانية - الذي يتألف من مصفـاة للتكرير ومجمع للبتروكيماويات على البحر الأحمر، وقد تم تطويره بالتعاون مع شركة (سوميتومو كيميكال)؛ التي تمتلك أرامكو السعودية حصة تبلغ 37.5%؛ وقد بدأ تشغيل المشروع في يوليو من العام 2017، وبلغ حيز التشغيل الكامل في الربع الرابع من العام ذاته بطاقة إنتاجية تبلغ 2.4 مليون طن سنوياً من الإيثيلين ومشتقات البروبيلين.

وهناك عدة جهات في المملكة ظلّت معنية بتطوير وتقدم صناعة البتروكيماويات، جهات بحثية، وروابط تجارية، وجهات حكومية، وجهات تمويل. حيث تشمل جهات البحث والتطوير:

- مدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية، وهي جهاز العلوم الوطنية الأول في المملكة العربية السـعودية، وتشـارك في البحث العلمـي والتطوير التقني المتعلق بصناعـات النفط والغاز والبتروكيماويـات لتعزيز القدرات التنافسية لتلك القطاعات.

- جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، وهي أكثر الجامعات انتقائية في المملكة العربية السعودية بما تقدمه مـن دورات متخصصة في مختلف الشـعب الهندسـية والعلميـة، ويضم معهد الأبحاث بالجامعـة مركزاً مخصصاً للبحث في تطوير صناعة البتروكيماويات.

- جامعـة الملـك عبـد الله للعلوم والتقنية، والتي تأسسـت في عام 2009، وتركز على برامج الدراسـات العليا المتعلقـة بمجموعة واسـعة من مجالات العلوم والهندسـة؛ ويتوفر لدى الجامعة منشـأة أبحـاث بطراز عالمي بالإضافة إلى مجمع للتقنية.

وتشـمل الروابـط التجاريـة: الاتحاد الخليجـي للبتروكيماويات والكيماويـات (جيبكا)، الذي تأسـس في عام 2006 لتمثيـل منتجـي الهيدروكربونـات العاملين في المجال ودعم أصحـاب المصلحة في الخليج العربـي؛ ويُعد الاتحاد داعمـاً فاعلاً في القطاع وتسـاهم الشـركات الأعضاء مجتمعـةً بأكثر من 95% من إجمالي إنتـاج الكيماويات في المنطقـة؛ ويقوم الاتحاد على إدارة سـت لجان تبحث القضايـا المتعلقة بالصناعة، ويولـي اهتماماً خاصاً بالتجارة الدولية والبحث والابتكار مخصصاً لجنتين من لجانه لتلك الموضوعات وحدها.

وتشمل الجهات داخل حكومة المملكة العربية السعودية، المعنية بصناعة الكيماويات:

- الهيئة الملكية للجبيل وينبع، التي تأسست في عام 1975 لوضع السياسات الحكومية المتعلقة بتجهيز مجمع البتروكيماويـات فـي الجبيل وينبع وتنفيذه؛ وأوجدت الهيئة المسـتقلة بيئة صديقة للمسـتثمر تعمل على تعزيز التنسيق بين الشركات السعودية والمستثمرين الأجانب من أصحاب الخبرة التقنية.

- وزارة الطاقـة – وهـي تتولـى مسـؤولية وضـع السياسـات الحكومية الشـاملة المتعلقة بالطاقـة والبترول والبتروكيماويات في المملكة، وتشرف عن كثب على أنشطة أرامكو السعودية وسابك؛ وللاستمرار في إشرافها علـى تلـك الأنشـطة، تحظـى الـوزارة بالمكانـة الصحيحـة والمناسـبة لتنسـيق الإجـراءات عبر قطاعـي الطاقة والبتروكيماويات لضمان النمو المستدام في مجموعة صناعات البتروكيماويات النهائية.

أما جهات التمويل المعنية بصناعة البتروكيماويات فهي:

- صندوق التنمية الصناعية السـعودي – الذي يُعتبر الذراع المالية التي تديرها الحكومة لتقديم الدعم المالي في شكل قروض ميسرة متوسطة وطويلة الأجل لدعم التنمية الصناعية وتنويع الاقتصاد السعودي؛ ويبلغ رأس مال الصندوق حالياً حوالي 40 مليار ريال سعودي ويخضع لإشراف وزارة الصناعة والثروة المعدنية.

- صندوق الاستثمارات العامة – الذي تأسس عام 1971 بهدف الاستثمار في المشاريع داخل المملكة العربية السعودية وتمويلها وتملك جميع الحصص الحكومية في الشركات العامة؛ وقد أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سـلمان أن الصندوق يُخطط لمضاعفة أصوله لتبلغ قيمتها 4 تريليونات ريال سـعودي بحلول عام 2025، جاء ذلك خلال القمة 41 لمجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقدة بتاريخ 5 يناير 2021.

قطاع المواد البلاستيكية المتقدمة

اعتمدت العديد من قطاعات السوق على المواد البلاستيكية المتقدمة مدفوعة بمميزات وخصائص مثل المتانة وخفة الوزن والمرونة في التصنيع مع عدة مزايا أخرى؛ حيث تُستخدم هذه المواد بنطاق واسع في صناعة السيارات والمواد والأغذية والرعاية الصحية والخدمات اللوجستية والتصنيع مع قطاعات أخرى متعددة على مستوى العالم؛ وتضم قائمة المنتجات البلاستيكية المتقدمة التي يتم تداولها دولياً عدداً كبيراً من المنتجات. ووفقًا لإحدى نتائج الأمم المتحدة في عام 2018، رُفعت تقارير تُشير إلى أن تجارة البلاستيك العالمية الفعلية أعلى بنسبة 40% على الأقل من الرقم المقدر من حيث قيمتها. في حين كان حجم التداول الفعلي أعلى بنسبة 25% من القيمة المتوقعة في عام 2018.

ووفقاً لنتائج قاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) حول المنتجات البلاستيكية في أكتوبر من العام 2020، تصدرت المملكة العربية السعودية والصين الدول المصدرة العالمية لفئتي منتجات الإضافات والتعبئة والتغليف؛ وكانت الصين رائدة عالمياً في الأشكال الوسيطة للبلاستيك وفئتي المنتجات الوسيطة البلاستيكية المصنعة والمنتجات النهائية المصنعة؛ بينما احتلت جمهورية كوريا واليابان والولايات المتحدة على التوالي المراتب الأولى في تصدير المواد الأولية البلاستيكية.

وبرزت المملكة العربية السعودية، تحديداً في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، كأحد الفاعلين الرائدين في إنتاج مختلف فئات المنتجات البلاستيكية العادية والمتقدمة في العقد الماضي، حيث استحوذت المملكة على نسبة67% من إنتاج البوليمر في عام 2016 بين دول مجلس التعاون الخليجي؛ وكانت لها الريادة في تصنيع 22 منتجاً فريداً من منتجات البوليمر في منطقة الشرق الأوسط.

ويمثل تصنيع البولي إيثيلين تيريفثاليت ما يقرب من 70% من إجمالي سوق البلاستيك في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي؛ وتعد الشركات السعودية من أكبر الشركات المصنعة على مستوى العالم؛ كما يعتبر سوق البوليمر في المملكة من أكثر الأسواق نضجاً بمنطقة دول مجلس التعاون الخليجي، وتستحوذ المملكة على حصة نسبتها 61% من إنتاج البوليمر في دول مجلس التعاون الخليجي.

وكشف تقرير الاتحاد الخليجي للبتروكيماويات والكيماويات (جيبكا) أن السعودية استأثرت وحدها بحصة 2% من عائدات المبيعات العالمية للبلاستيك، لتحل في المرتبة الثامنة على صعيد تصنيع البلاستيك في العالم. وتوقع التقرير نمو الطاقة الإنتاجية لصناعة البلاستيك الخليجية لتسجل 34.5 مليون طن بحلول عام 2022، بمعدل نمو سنوي قدره 3%.

وتمثل المنتجات البلاستيكية المتقدمة، عامل جذبٍ للمستخدمين النهائيين في قطاعات السيارات نظراً لما تتمتع به من مرونة في التصنيع إلى جانب خفة وزنها ومتانتها. ويتزايد عدد مصنعي السيارات في الاعتماد على المنتجات البلاستيكية المتقدمة في أجزاء هيكل السيارة والتي تتميز بمكونات خفيفة الوزن وتعزز كفاءة المركبات؛ ويتم إنتاج المنتجات البلاستيكية المتقدمة المُصنعة هندسياً بسرعة لاستخدامها في مكونات المركبات المختلفة بما في ذلك أنظمة الوقود وأنظمة مناولة السوائل وناقلات الحركة وأنظمة التروس الأخرى مع أجزاء أخرى بالسيارات؛ وتُسهم عوامل منها التكلفة المنخفضة للتصنيع، وانخفاض وزن المكونات، والقوة المحسّنة، وخيارات التصميم المرنة للمنتجات، وإمكانية إعادة استخدام المواد، من بين الخصائص الأخرى للبلاستيك المتقدم، في نطاق تطبيق المنتجات في مجال صناعة السيارات.

كما أن التطورات الأخيرة التي شهدها تصنيع الإضافات إلى جانب الطباعة ثلاثية الأبعاد مهدت الطريق كذلك إلى العديد من نطاقات التطبيق لتصنيع النماذج الأولية للمكونات وتصنيع وإنتاج المواد من خلال استخدام المواد البلاستيكية المتقدمة لما توفره من فرصة لوضع تصاميم مبتكرة وإبداعية للمكونات الصناعية المعقدة.

وأعلنت حكومة المملكة في عام 2017 عن لائحة تسمح باستخدام المواد القابلة للتحلل الحيوي التي تعتمدها الحكومة في مجموعة واسعة من المنتجات البلاستيكية الاستهلاكية. وساهمت جهود الحكومة لتقليل التأثير السلبي للتلوث البلاستيكي على البيئة والصحة في وضع لوائح جديدة؛ كما نشرت الحكومة أيضاً قائمة برموز المنسق الجمركي لفئات مختارة من المنتجات المستوردة ومواد التعبئة والتغليف التي يجب أن تتكون من مواد قابلة للتحلل البيولوجي وتحمل شعار "قابل للتحلل البيولوجي". وتواصل الهيئة السعودية للمواصفات والمقاييس والجودة الإعلان عن اللوائح الجديدة الخاصة بالعبوات البلاستيكية لاستخدامها في المملكة.

وتحتل المملكة مكانة بارزة بين رواد مجال تحويل البلاستيك حول العالم وتستهدف تصدر المشهد بين أكبر مصدري البلاستيك في العالم، حيث سيساهم التنويع ابتداءً من إنتاج الهيدروكربونات وصولاً إلى معالجة المواد البلاستيكية مساهمةً فعالةً في إيجاد فرص عمل داخل الدولة مع تلبية متطلبات الصناعات المحلية؛ وستزيد هذه الخطوة أيضاً من إجمالي عائدات التصدير للدولة.

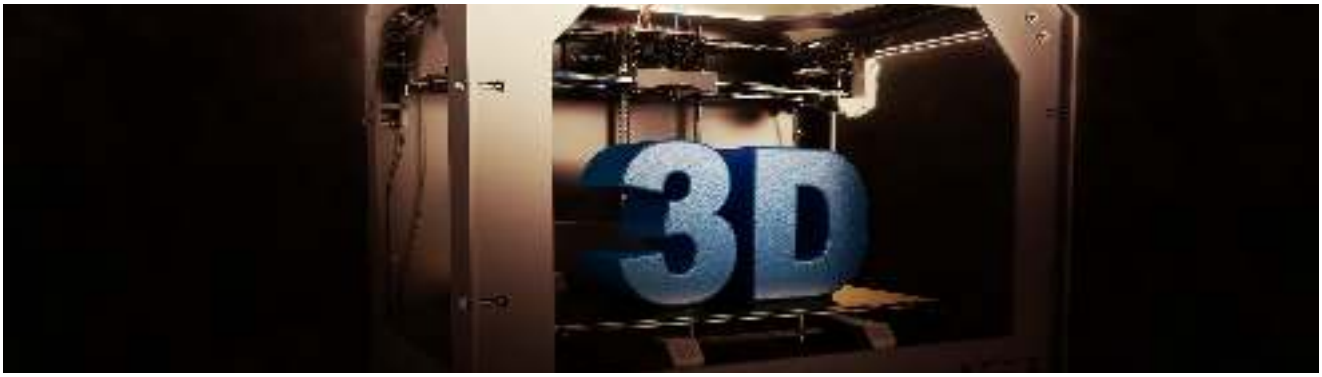

ومن المتوقع أن تشهد صناعة البوليمر في دول مجلس التعاون الخليجي نموًا سنوياً مركباً بمُعدل 3% في الفترة من عام 2016 إلى نهاية عام 2022، ومن المنتظر أن تستحوذ المملكة على أكثر من 70% من إجمالي إنتاج المنتجات المُصنعة هندسياً في منطقة دول المجلس بحلول عام 2022. كما يتوقع أن ترتفع الطاقة الإنتاجية للبوليمر في المملكة إلى 21 مليون طن بحلول عام 2022 مقارنة بـ 18.0 مليون طن في عام 2016؛ وتمتلك الدولة العديد من المشاريع التنموية المُخطط لتنفيذها لتعزيز القدرات الإنتاجية لقطاع المنتجات البلاستيكية في السنوات القادمة.

وقد شهد قطاع البلاستيك بالمملكة العربية السعودية مؤخرا بعض التطورات أبرزها:

- إعلان شركة سابك - تمشياً مع التزام الشركة تجاه الاقتصاد الدائري للمنتجات البلاستيكية - عن شراكتها مع شركة (بريتش بتروليوم) لقيادة الأنشطة الاقتصادية الدائرية؛ وسيؤدي هذا التعاون إلى إنتاج كميات أعلى، ببذل جهود ضئيلة لتقليل الاعتماد على موارد الوقود الأحفوري المستخدمة في المصنع.

- توقيع "سابك" ومدينة الملك عبد العزيز للعلوم والتقنية اتفاقية مشتركة لتطوير مواد عالية الأداء وخفيفة الوزن للتطبيقات المتقدمة في المجالات الصناعية والتجارية. وينسجم هذا التعاون مع أهداف رؤية المملكة 2030 الرامية لتعزيز الصناعات المحلية من خلال التعاون والابتكار.

قطاع السياحة والترفيه

أسهمت المبادرات الفاعلة للدولة التي تستهدف تنويع المساهمة الاقتصادية من القطاعات غير النفطية واستكشاف القطاعات الأخرى لاحقاً في تعزيز النمو المتسارع لقطاع السياحة في المملكة، في الأعوام 2019، 2020، 2021. ونتيجة لهذه الجهود، نجحت المدن الثقافية والتراثية في المملكة، مع وجهات أخرى، في جذب عدد كبير من السياح من جميع أرجاء العالم إلى المملكة؛ كما اكتسب تركيز المملكة المستمر والقوي على ترقية أو تشييد البنية التحتية المتعلقة بالضيافة والتواصل والسفر والإقامة زخماً شديداً في السنوات القليلة الماضية.

ويُعد قطاع السياحة حالياً، واحداً من أكثر القطاعات المحورية، وكان هو القطاع الأسرع والأفضل أداءً في عام 2019 في جميع أرجاء المملكة وذلك وفقًا للمجلس العالمي للسفر والسياحة؛ وشهد القطاع نمواً إجمالياً وصلت نسبته إلى 14% في عام 2019 وشكل 9.5% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة مع توفير 1.45 مليون فرصة عمل. كما ساهم قطاع السياحة بشكل مباشر بإيرادات قدرها 15.8 مليار دولار أمريكي (59.6 مليار ريال سعودي)، أي ما يعادل 2.5% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة، كما حقق القطاع نسبة 3.5% من الناتج المحلي الإجمالي عام 2020، رغم التأثيرات السلبية لجائحة كورونا.

وتضطلع الهيئة العامة للترفيه بتنظيم كافة الأنشطة الترفيهية في المملكة العربية السعودية؛ كما تسهم في وضع الاستراتيجيات والبرامج لتنمية هذا القطاع؛ وتستهدف المملكة من خلال هذه الجهود زيادة الإنفاق على الترفيه لكل أسرة ليصل إلى 6% بحلول عام 2030، مقارنة بنسبة 2.9% في عام 2013. ووفقاً لما أعلنته شركة جدوى للاستثمار، فقد أنفقت المملكة ما يقرب من 100 مليار ريال سعودي (26.66 مليار دولار أمريكي) على السياحة، في الفترة حتى عام 2016، مما يؤكد تزايد الطلب على الخدمات السياحية والترفيهية؛ وتتطلع المملكة إلى استثمارات سياحية بقيمة 58.5 مليار دولار بحلول عام 2023.

ومن المتوقع أن يصل سوق السياحة في المملكة العربية السعودية إلى 83,1 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2028 مقارنة بـ 36.8 مليار دولار أمريكي في عام 2019، مسجلاً معدل نمو سنوي مركب قدره 22.5% في الفترة من عام 2021 إلى عام 2028؛ كما يتوقع أن تكون الاستثمارات الضخمة المستمرة في تطوير البنية التحتية، والسياسات الحكومية المواتية، وزيادة عدد السياح الأجانب، من بين العوامل الرئيسية التي تدفع باتجاه نمو القطاع في المملكة. ففي الوقت الحالي، تقوم الدولة على العديد من المشاريع الضخمة أبرزها مشروع البحر الأحمر، ومدينة نيوم، والقدية، والرياض الخضراء، بالإضافة إلى الأنشطة المرتبطة بها والمخطط لها في مرحلة التطوير، والتي من المتوقع أن تعزز قطاع السياحة خلال السنوات القليلة المقبلة. كما يتوقع أن توفر حركة السفر والتنقل والإيواء المرتبطة مع أداء مناسك الحج والعمرة نمواً ثابتاً في الإيرادات التي تدرها الأنشطة السياحية وما يستتبعه من تنويع للنمو في القطاع غير النفطي في المملكة في السنوات القادمة.

وتلعب السياحة دوراً هاماً في تعزيز اقتصاد الدولة، وتعد المشاريع السياحية العملاقة الجاري تنفيذها حالياً محورية لتحقيق الالتزام بزيادة الإيرادات السياحية من 3% إلى 10% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030؛ وقد تم تحديد قطاع السياحة في استراتيجية التنويع الاقتصادي لرؤية المملكة 2030، وكمحرك رئيسي للتنويع.

وتستهدف الرؤية مضاعفة نموها اعتباراً من عام 2020، وزيادة الإيرادات بنسبة 18% في السنوات المقبلة حتى عام 2030، مع توفير 1.2 مليون فرصة عمل بالمملكة؛ ووفقاً لدراسة بحثية أجريت مع البنك المركزي السعودي (ساما)، فإن ضخ استثمار بقيمة مليون ريال سعودي في قطاع السياحة، سيوفر 1.4 فرصة عمل جديدة في المملكة؛ ومن المتوقع أن يوفر مشروع البحر الأحمر ما يقرب من 70 ألف فرصة عمل جديدة وأن يسهم بمبلغ 5.9 مليار دولار أمريكي (22 مليار ريال سعودي) في الاقتصاد كل عام.

وتهدف المملكة 2030 فيما يتعلق بالسياحة إلى إنشاء مناطق جذب وفقاً للمعايير دولية، وتحسين إجراءات استخراج التأشيرات السياحية، والترويج للمواقع التاريخية والتراثية السعودية؛ وتخطط المملكة لمضاعفة عدد المعالم التراثية المدرجة في قائمة اليونسكو إلى ثلاثة أضعاف ما هي عليه الآن، مما سيؤدي إلى زيادة عدد الزوار، وما يستتبعه ذلك من انتعاش في قطاع الترفيه في السنوات المقبلة.

وفتحت المملكة أبوابها لاستقبال السياح الأجانب للمرة الأولى في سبتمبر من العام 2019؛ ووفقاً لتقرير الأثر الاقتصادي الصادر عن المجلس العالمي للسفر والسياحة، أصدرت المملكة أكثر من 500 ألف تأشيرة سياحية بحلول مارس من العام 2020، مما يجعلها الوجهة الأسرع نمواً في العالم. وسيكون لقرار المملكة الأخير بتبسيط وتسهيل استخراج التأشيرات السياحية تأثير طويل الأمد في جذب سياح من جميع أرجاء العالم يسافرون إلى المملكة للمرة الأولى.

وتصدر قطاع الترفيه مشهد إعادة الهيكلة الاقتصادية في المملكة منذ إطلاق رؤية المملكة 2030؛ حيث تأتي زيادة إنفاق الأسرة على الترفيه والتسلية على رأس أولويات الرؤية. وأدت الحكومة السعودية دوراً محورياً في تعزيز التوسع في هذا القطاع الحيوي بوضعها العديد من السياسات والتشريعات الهامة؛ ومن المتوقع أن يصل سوق الترفيه في المملكة العربية السعودية إلى 20.68 مليار دولار أمريكي بحلول عام 2027 مقارنة بـ 9.90 مليار دولار أمريكي في عام 2019؛ وستكون السياسات الحكومية المواتية والاستثمارات الضخمة المستمرة لتطوير مشاريع الترفيه من بين المحركات الرئيسية لنمو هذا القطاع في المملكة.

وقد أدى نمو قطاع الترفيه إلى إحداث تحولات كبرى في المشهد العقاري والبيئة الحضرية؛ وغير المتنزهات الترفيهية والمائية التقليدية، ظهرت أنواع أخرى من الأماكن الترفيهية نتيجة لزيادة الطلب على التجارب المبتكرة، تتضمن المجمعات الرياضية والمتنزهات الترفيهية إلى جانب متاجر المأكولات والمشروبات الجديدة والحدائق النباتية؛ حيث تسعى

المملكة إلى الاستفادة مما تمتاز به كل محافظة من مناظـر خلابـة وطبيعة سـاحرة لتطوير أماكـن جديدة تسـهم فـي اكتمـال المشـهد الترفيهـي فـي البلاد بأسـرها مع تجهيز علامة تجارية رائدة وسمات مميزة وقدرات عالية في مختلف الوجهات.

واتخـذ صنـدوق الاسـتثمارات العامـة زمـام المبادرة لقيادة صناعة السـينما المحلية بتوقيع صفقة لإنشاء مشـروع مشـترك بيـن شـركة التنميـة والاسـتثمار الترفيهي "DIEC"، وعملاق صناعة السـينما الأمريكية "أي إم سي إنترتينمنت القابضة "، لفتح دور سينما في المملكـة، وتقرر افتتـاح أولى دور العـرض في الرياض بتاريـخ 18 أبريـل من العـام 2018، ويتبعهـا افتتاح ما يقـرب من 30 سـينما أخرى في 15 مدينـة في جميع أرجـاء البـلاد على مـدى السـنوات الخمـس المقبلة؛ وقالـت شـركة الأبحـاث غلوبـال نيـوز وايـر، إنـه مـن المتوقع أن تبلغ قيمة حجم سوق السينما السعودية أكثـر من 1.2 مليـار دولار (4.6 مليار ريـال) بنهاية عام 2030.

كمـا يخطط صنـدوق الاسـتثمارات العامـة لبناء 300 مسـرح مزودة بأكثر من 2000 شاشـة في جميع أنحاء المملكـة بحلـول العام 2030، ومـن المتوقع أن تصل قيمـة الصناعـة إلى أكثـر من مليـار دولار أمريكي في السـنوات القادمـة. وفـي أعقـاب الإعـلان عـن هـذا المشروع تم الكشف عن حصول شركة ڤوكس سينما، على الترخيص الثاني لافتتاح دور سـينما في المملكة. وتتوقع الهيئة أيضاً إنفاق ملياري
ريـال سـعودي علـى 600 شاشـة خـلال السـنوات الخمـس، ليصل العدد الإجمالـي لدور العرض إلى 350 وعدد الشاشات إلى 2500 شاشة بحلول عـام 2030.

ويُعد برنامج مواسم السـعودية أحد البرامج الرئيسية والذي تم إطلاقــه في مارس من العام 2019 برعايـة " وزارة السـياحة" والهيئـة العامـة للترفيـه. ويتضمن فعاليـات ترفيهيـة علـى مدار العـام تُقام فـي أماكن مختلفة. ويُشرك هذا البرنامج الجمهور من المواطنين والأجانـب فـي مجموعـة متنوعـة مـن الفعاليـات الترفيهية والثقافية.

ومن المتوقع أن يشـهد قطاع الترفيه على مسـتوى العالم تغييرات ضخمة، حيث يشهد سلوك المستهلك تغيـراً سـريع النسـق وهو ما يسـتوجب تعجيـل تطور قطـاع الترفيه والارتقاء به؛ واسـتجابةً لسـرعة التغير التـي يشـهدها السـوق، تسـعى المملكـة لتطويـر والارتقـاء بقطاع الترفيـه لديها مسـتخدمةً عدداً من التقنيـات والمفاهيـم الجديدة، حيث أعلنـت في عام 2017 عـن بـدء تنفيـذ مشـروع نيوم العمـلاق، وقام صندوق الاسـتثمارات العامة بضخ اسـتثمارات بقيمة 500 مليـار دولار ممـا يجعلـه واحـداً مـن أكبـر الاسـتثمارات على مسـتوى العالم، وستكون مساحة هـذه المدينـة العملاقـة أكبـر مـن نيويـورك 33 مرة وسيطلق عليها اسم "مدينة المستقبل".

وسترتكـــز خطـــة تطـــوير «خليـج نيوم» علـــى 4 ركـــائز أســـاســـية على أن تكـــون الاستـــدامـة هي السمـة الأساسية للمشروع، الركيزة الأولى هي توفير بيئة معيشية وجودة حياة مثـاليـــة للعـوائل،

والثانيـة هـي إيجـاد أسـلوب حيـاة راقٍ ومنظومـة سـياحية وترفيهية جذابة، فيما تتمثل الركيزتان الثالثة والرابعة في دعم الابتكار والإبداع.

وفـي الوقت الحاضر، تعتبر السـياحة القائمة على أداء مناسـك الحـج والعمـرة مـن أبرز أنـواع السـياحة في المملكة وأشـهرها، وذلك لما تتمتـع به المملكة من مكانة ثقافية وتراثية سامية في المنطقة الإسلامية؛ يُعـزز ذلك عدد كبيـر من المواقـع الثقافيـة والتراثية والأثريـة والمبانـي ذات التصميم المعمـاري العريق. ومـن المنتظـر أن يـؤدي الطلـب علـى الفنـادق والخدمـات السـياحية فـي مكـة المكرمـة والمدينة المنـورة إلـى نمـو قطـاع العقـارات فـي المدينتيـن المقدسـتين، وتهدف رؤيـة المملكة إلـى تعزيز قدرة المنطقـة علـى اسـتقبال أكثر مـن 30 مليـون معتمرٍ سـنوياً بحلول عـام 2030 مقارنـة بـ 8 ملاييـن معتمرٍ سنوياً في عام 2016.

وترغب الحكومـة وفـقـاً لـرؤية المملكة 2030 في إيجـاد 1.2 مليون فرصة عمـل إضـافية في قطـاع السياحـة والترفـيه بحـلـول عـام 2030 وتوسـيع نسـبة مسـاهمته في الناتج المحلي الإجمـالـي إلى 10%.

وتهـدف إلى الوصـول إلى 100 مليون رحلة سـياحية محلية ودولية سنوياً بحلول عام 2030 مقارنة بـ 67.7 مليـون رحلة في عام 2018؛ وتم تخصيص أكثر من 64 مليـار دولار أمريكـي للاسـتثمار في مشـاريع الترفيه والسـياحة حتـى عـام 2030. وتحظـى معظـم تلـك الاسـتثمارات بدعـم "صنـدوق الاسـتثمارات العامة" وهو صندوق الثروة السيادية السعودي.

وتشـمل تلك المشـاريع مشـروع البحر الأحمر، المقرر إنجاز المرحلة الأولى منه في عام 2022 والذي يُتوقع أن يجذب ما يقدر بمليون زائرٍ سـنوياً. ومشروع القدية وهـي وجهـة متكاملة مـن المقـرر أن تصبـح عاصمة المملكـة للرياضة والترفيه والفنون. كما تم وضع حجر الأسـاس لبوابة الدرعية فـي نوفمبر من العام 2019، والتـي سـتكون وجهـة سـياحية ثقافيـة وترفيهيـة وسـتضم أكثـر من 100 مقهـى ومطعـم و20 فندقاً فاخراً وخمس سـاحات عامة وسـاحة تتسـع لـ 15 ألف فـرد، ومضمار سـباق لمنافسـات بطولـة "الفورمولا إي". كما تم الإعلان عن مشـروع تطوير حديقة الملك سلمان في مارس من العام 2019، والذي سيقام في قلب مدينة الرياض على أرض المطار القديم؛ وستكون الحديقـة عنـد إنجازهـا فـي 2024- 2025 أكبـر منتزه موجـود فـي مدينـة حـول العالـم، حيـث يمتـد على مساحة 13 كيلومتراً مربعاً.

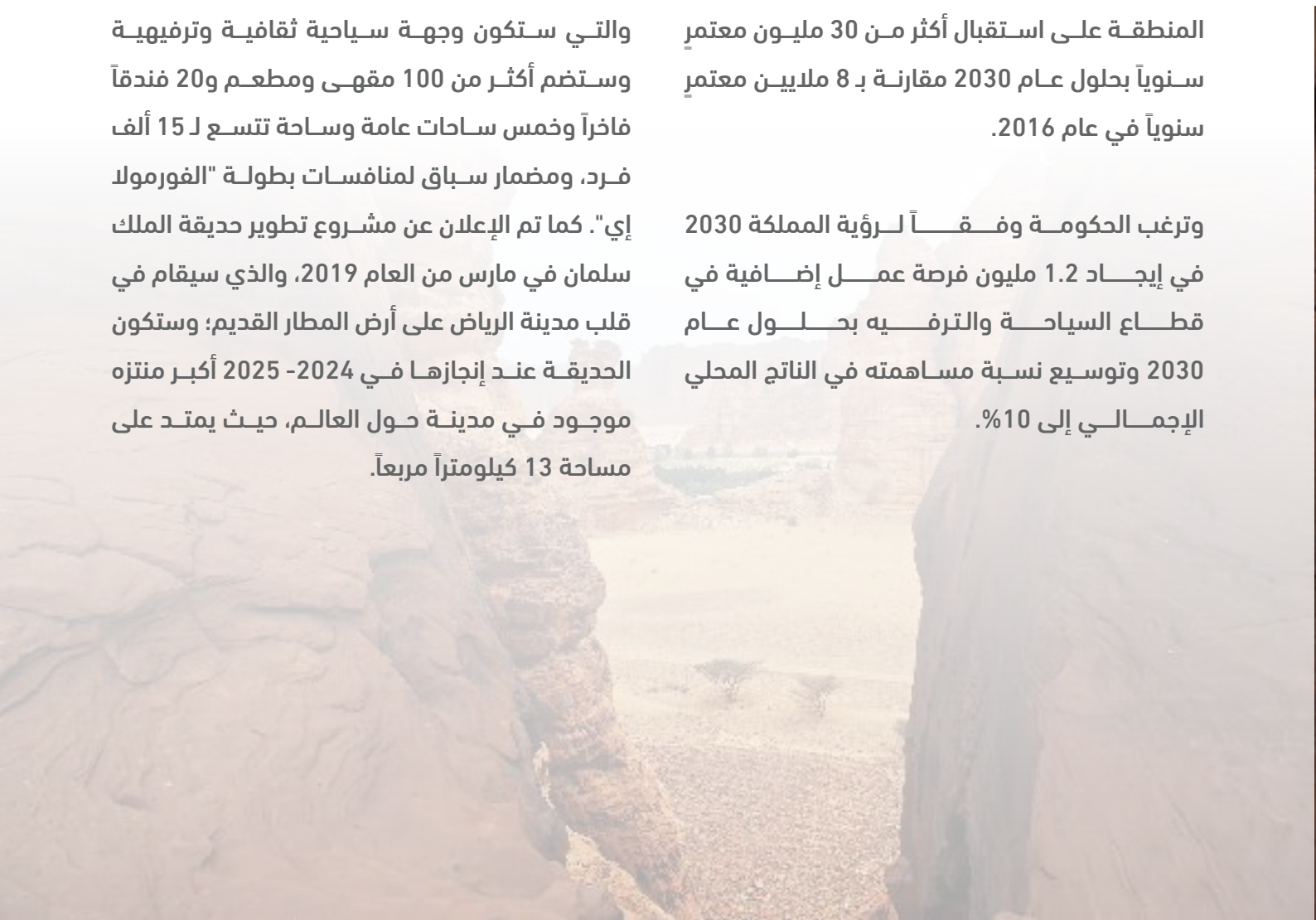

ويدعم العرض المتنوع بشكل متزايد للمرافق الترفيهية في المملكة مع إطلاق التأشيرة السياحية الجديدة، واستضافة الأحداث الترفيهية والرياضية الدولية الكبرى، مثل مباريات مؤسسة المصارعة العالمية الترفيهية "دبليو دبليو إي"، وبطولة الجولف الأوروبية، وسباقات بطولة (فورمولا إي)؛ وازدهار قطاع العقارات التجارية، ويزيد من الطلب في المجالات ذات الصلة مثل الفنادق والمطاعم ومرافق التسوق وتطوير الأراضي غير المستخدمة؛ حيث أصبحت مراكز التسوق توفر إلى جانب التسوق أنشطة الترفيه والمرح.

ومثلما تعمل الحكومة متمثلة في صندوق الاستثمارات العامة والهيئات العامة الأخرى على تعزيز البنية التحتية للسياحة بضخ استثمارات حيوية في القطاع؛ فإنه يتوقع أن تستحوذ استثمارات القطاع الخاص على 75% من رأس المال الجديد الذي سيتم ضخه على مدار العقد المقبل. ففي يونيو من العام 2020، أعلنت وزارة السياحة السعودية عن استثمار أولي بقيمة 4 مليارات دولار أمريكي لتنشيط نمو قطاع السياحة. وعمل الصندوق التنمية السياحي على ضخ مبالغ استثمار في الأسهم والديون بالشراكة مع البنوك الخاصة والاستثمارية. كما توصل الصندوق إلى اتفاق مع بنكين محليينلتمويل مشاريع سياحية في المملكة بقيمة 42.7 مليار دولار أمريكي (160 مليار ريال سعودي).

وتهدف وزارة السياحة السعودية إلى ضخ 58.5 مليار دولار أمريكي (220 مليار ريال سعودي) في استثمارات جديدة ليصل إجماليها بحلول عام 2023 إلى أكثر من 133 مليار دولار أمريكي (500 مليار ريال سعودي)؛ واستفاد القطاع من مبادرة (تمويل رواتب السعوديين بالقطاع الخاص) التي أطلقتها المملكة بقيمة 9 مليارات ريال.

وعُهد إلى صندوق الاستثمارات العامة بالاستثمار في الشركات وإطلاق سلسلة من "المشاريع العملاقة" لتحفيز القطاعات غير النفطية وتوسيع المعروض من خدمات الترفيه والسياحة في البلاد للمواطنين السعوديين والزائرين الأجانب. وخططت الدولة في أوائل عام 2018 لاستثمار 64 مليار دولار في الترفيه والتسلية على مدار السنوات العشر القادمة.

الاستثمار في القطاع الرياضي

لم تعد الرياضة مجرّد هواية، ولكنها أصبحت صناعة ونشاطاً استثمارياً ومورداً اقتصادياً مهماً، ومن هذا المنطلق اهتمت جميع دول العالم بالرياضة ومنها المملكة العربية السعودية؛ التي أولت القطاع الرياضي كل الرعاية والاهتمام، حتى أصبح أحد استثمارات المستقبل الواعدة فيها، وأحد القطاعات التي باتت تحظى بالاهتمام المتعاظم منذ إطلاق رؤية 2030، نظرا للعلاقة الوطيدة بين الاستثمار الرياضي والتنمية الاقتصادية، وبين النفقات التي تنفق على الألعاب الرياضية المختلفة والعائد الكبير الذي يتحقق من خلالها.

وتحقيقا لهذا الهدف، أنفقت المملكة ما يزيد على 40 مليار ريال لاستكمال عمليات خصخصة الرياضة، وتواصل سعيها لتكون الأندية والمؤسسات الرياضية جاذبة استثماريا، وتعتمد على مواردها الذاتية، ومن ثم تحقق عوائد وأرباحا، وتجذب المستثمرين والشركات الصغيرة والمتوسطة للاستثمار في هذا القطاع المستقبلي الواعد.

ودخلت المملكة الاستثمار في الفعاليات الرياضية العالمية الكبيرة من أوسع الأبواب، حيث شهد عام 2018 انطلاق أول سباقات "الفورمولا إي" وذلك على حلبة الدرعية، بعد أن حصلت المملكة على حق تنظيم السباق لعشر سنوات مقبلة، كما تم هذا العام 2022 تنظيم هذه السباقات في شهر مارس المنصرم، وسبقتها مباراة كأس السوبر الإسباني، ومباراة الأرجنتين والبرازيل الودية الدولية، ومباراة كأس السوبر الإيطالي. ولعبت هذه المناسبات الكبرى دورًا كبيرًا في إتاحة الفرصة أمام المستثمرين لاستثمار أموالهم في مجالات رياضية مختلفة، وتحركت العديد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والكثير من الصناعات والاستثمارات، مثل شركات الأغذية والخدمات والمسابقات والطيران والسياحة والسفر والفندقة والمطاعم والمقاهي وغيرها، مما أدى إلى انتعاش الاقتصاد وزيادة الدخل.

وفـي مجـال الاسـتثمار الخارجـي فـي القطـاع، أعلن صنـدوق الاسـتثمارات العامـة السـعودي مؤخـراً اسـتكمال الاسـتحواذ على 100% من نادي نيوكاسل الإنجليزي، في خطـوة تهدف المملكة من خلالها إلى تنويـع الاسـتثمار والبحـث عـن فـرص اسـتثمارية اسـتراتيجية جذابـة محليـاً ودولياً؛ إضافـة إلى تحقيق العوائـد والمسـاهمة في عملية التحـول الاقتصادي وتنويع مصادر الدخل.

ليس ذلك وحسـب، بل إن المملكة عازمة على تحقيق عـدد مـن المنجـزات والمسـتهدفات لنمـو القطـاع الرياضي وزيادة مسـاهمته في الدخل الوطني، وذلك عبـر العديد من المشـاريع والبرامج والمبـادرات أبرزها إطـلاق أكاديميـة مهـد، وبرنامـج فخـر لتأهيـل ذوي الإعاقـة، ومنصـة نافـس لتمكين القطـاع الخاص من الاسـتثمار في القطـاع الرياضي. وتسـتهدف المنصة الوصـول إلـى 2045 رخصـة للصـالات والمراكـز والأكاديميـات والأنديـة الرياضية خلال العـام الجاري، وزيـادة عدد الوظائف المباشـرة من 20 إلى 100 ألف وظيفـة بحلول عـام 2030، إضافة إلـى الوصول لأكثر من 1.7 مليون موهوب في 21 لعبة رياضية حتى عام 2025، مـن خلال أكاديميـة مهد لتأهيل المواهب في مختلف المسارات الرياضية.

يذكر أن مسـاهمة القطـاع الرياضي في الناتج المحلي الإجمالي ارتفعت من 2.4 مليار ريال إلى 6.5 مليار ريال خلال عامين، أي بزيادة 170%، فيما بلغ إجمالي قيمة الإيرادات غير الحكومية لأندية دوري كأس سـمو ولي العهد الأمير محمد بن سـلمان للمحترفين خلال العام 2021 أكثر من 1.1 مليار ريال مقارنة بـ 747 مليون ريال للعام 2020 في حين بلغ عدد الشركات المشاركة في تنظيـم الفعاليات التـي أقيمت في عـام 2021، 123 شركة وطنية.

قطاع المستحضرات الدوائية الحيوية والقطاع الطبي

يُعد مجال الرعاية الصحية أحد المجالات الرئيسية التي تركز عليها رؤية المملكة 2030 وبرنامج التحول الوطني؛ ويتمثل الهدف الرئيسي للرؤية وفقاً لتقرير نايت فرانك في تنويع الاقتصاد بعيداً عن المواد الهيدروكربونية وزيادة مشاركة القطاع الخاص عبر تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في المجالات الحيوية مثل الرعاية الصحية. ومن المتوقع أن تساعد خصخصة الخدمات الحكومية في تحقيق هدف الرؤية المتمثل في زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من 40% إلى 65% بحلول عام 2030. وحدد برنامج التحول الوطني الذي أطلق للمساعدة في تحقيق الرؤية العديد من الأهداف الحاسمة التي تعمل الجهات الحكومية على تحقيقها؛ حيث وضعت استراتيجية الرعاية الصحية في المملكة تحت مظلة برنامج التحول الوطني، والتي وضعت القطاع على مسار متسارع للخصخصة والتوسع خلال السنوات المقبلة.

وفي يوليو من العام 2016، بدأت المملكة بإنشاء برنامج التأمين الصحي الإلزامي الشامل والذي تم الانتهاء منه في عام 2017. وتم تطبيق البرنامج لموظفي القطاع الخاص على مراحل وفقاً لنايت فرانك. ووفقاً لمجلس الضمان الصحي التعاوني، وهو هيئة حكومية مستقلة تم إنشاؤها للإشراف على التأمين الصحي في المملكة، يتعين على جميع الشركات في القطاع الخاص في المملكة، استخدام وثيقة تأمين صحي واحدة لتغطية الموظفين السعوديين وغير السعوديين وعائلاتهم؛ وحسب تقرير المجلس لعام 2020، فهناك 25 شركة تأمين صحي مؤهلة تعمل في خدمات التأمين الصحي بالمملكة، و5,813 مقدم رعاية صحية، وعدد 54,622 طبيباً، و9.8 مليون مشترك في خدمة التأمين منهم 6.1 مليون من المقيمين، و3.2 مليون من السعوديين.

ويتواجد عدد كبير من العاملين في مجال الرعاية الصحية في جميع أرجاء المملكة العربية السعودية؛ كما يعتبر كبار السن وأصحاب الأمراض المزمنة أكثر مستخدمي مرافق الرعاية الصحية بانتظام مما يساهم في ارتفاع الطلب؛ ونتيجة لزيادة الطلب، دخل العديد من متعهدي خدمات الرعاية الصحية المعروفين إلى السوق وحسّن العديد من الموردين القوة التفاوضية للمشترين. ويهيمن رواد المجال ومنهم (فايزر) و(سانوفي) و(ميدترونيك) على قطاع الرعاية الصحية؛ ويظل طلب العامة على هذه الخدمات في أعلى مستوياته طوال الوقت. ومن المتوقع أن يظل الطلب على الرعاية الصحية قوياً خلال السنوات المقبلة وذلك نتيجة لضعف انتشار خدمات الرعاية الصحية في المملكة العربية السعودية وتزايد عدد السكان وكبار السن وزيادة "الأمراض المرتبطة بأسلوب المعيشة".

وفـي نهاية عـام 2020، بلـغ إجمالي أقسـاط التأمين الصحـي المكتتـب بهـا 22,837 مليـار ريـال، وزاد عدد مشـتركي التأمين الصحي بالمملكة، في العام نفسـه بنسـبة 202% عـن العـام 2006 الـذي انطلقـت فيه الخدمـة، حيـث كان 3,262,169 مشـتركا فـي عـام 2006، وارتفـع إلـى 9,780,311 مشـتركا. وزاد عـدد المشـتركين السـعوديين بنسـبة 840%، حيـث كان 332,174 ألف مشـترك فـي 2006، وقفز قفزة كبيرة إلـى 3,248,480 مشـتركا في عام 2020. بينمـا زاد عـدد المشـتركين المقيمين خـلال الفـترة بنسـبة 130%، حيـث كـان فـي 2006، 2,929,995 مشـتركا، وارتفـع إلـى6,531,831 فـي نهـاية عام 2020.

وتسـتهدف المملكـة العربيـة السـعودية بحلول عام 2030 اسـتثمار 66.67 مليـار دولار أمريكي (250مليار ريال سـعودي) فـي البنية التحتية للمستشـفيات مع تعزيز مشـاركة القطاع الخاص في ذات الوقت. وتدعو اسـتراتيجية النمو الاقتصـادي للمملكة "رؤية 2030" إلى إجراء تجديد جوهري للنظام الصحي في السـنوات القادمـة. ووفقـاً لوثيقة السياسـات "سـيركز القطاع العـام علـى تعزيـز الرعايـة الوقائية وتقليـل الأمراض المعدية وتشـجيع السـكان على الوصول إلـى الرعاية الأوليـة". فيمـا سـتركز الحكومـة علـى مسـؤولياتها المتمثلة في التخطيط والتنظيم والإشـراف. وتسعى الحكومة إلى إنشـاء تأمين طبي خـاص لتعزيز الوصول إلـى الرعايـة الطبيـة وتقليـل مـدد الانتظـار، كمـا سيـتم توفيـر تدريب أكـبـر للأطبـاء لتحسين علاج الأمـراض المزمنة.

قطاع الطاقة المتجددة

شهد استهلاك الطاقة المتجددة عالمياً نمواً بنسبة 3% في عام 2020، بينما انخفض الطلب على جميع أنواع الوقود الأخرى، بسبب الزيادة بنسبة 7% تقريباً في الطاقة المولدة من الطاقة المتجددة؛ ونتيجة لذلك شكلت مصادر الطاقة المتجددة 29% من الطاقة المولدة في جميع أنحاء العالم في عام 2020، مقارنة بنسبة 27% في عام 2019. وارتفع استخدام الصناعة للطاقة الحيوية بنسبة 3%، وقد التزمت المملكة العربية السعودية بأن تصبح محايدة للكربون بحلول عام 2030 وأن تولد 50% من طاقتها من مصادر متجددة.

وبالنظر للطاقة المتجددة، فإن تغطية جميع إمدادات الطاقة الأولية الكاملة في المملكة، باستخدام الطاقة الشمسية الكهروضوئية وتخزينها بالبطاريات لتعويض حالات انقطاع الشمس وعدم القدرة على التنبؤ بأوضاعها والتقلبات الموسمية أمر غير عملي وغير ملائم للاقتصاد والبيئة معاً. لهذا كان تطوير تقنيات جديدة، مثل احتراق الوقود بالأكسجين واحتجاز الكربون وتخزينه، لإنتاج وقود نظيف وكهرباء نظيفة بما يساهم في بيئة واقتصاد أفضل. وبالإضافة إلى ذلك، قد تكون مرافق الطاقة النووية أفضل للاقتصاد والبيئة من تكنولوجيا الطاقة الشمسية والبطاريات.

وتتمتع أنظمة الطاقة الحرارية الشمسية المغلقة التي تم إنشاؤها بطول الشريط الساحلي للمملكة بإمكانيات أكبر بكثير من الطاقة الشمسية الكهروضوئية، لأن تخزين الطاقة الحرارية المتكاملة يُعد استراتيجية مثلى لتخزين البطاريات فيما يتعلق بالطاقة الشمسية؛

كما أن محطة الطاقة المركزية تعمل بشكل أفضل من أنظمة الطاقة الشمسية المتناثرة الموجودة على الأسطح والتي تعرضت للتآكل أو التلف نتيجة للغبار والرمال.

ومع ارتفاع أسعار النفط، تزايدت حاجة المملكة للكهرباء المولدة من الطاقة الشمسية؛ حيث أعلنت مدينة الملك عبد الله للطاقة الذرية والمتجددة "كا كير"، وهي الوكالة السعودية المكلفة بتطوير قطاع الطاقة المتجددة في مايو من العام 2012، أن الدولة تعمل على تثبيت 41 جيجا واط من الطاقة الشمسية بحلول العام 2032؛ ومن المنتظر أن تصل إلى 54 جيجا واط بحلول عام 2032. وكان لدى المملكة حوالي 500 ميغاوات من الطاقة المتجددة في عام 2020 إلا أنها تخطط لزيادتها إلى 60 جيجاوات بحلول عام 2030، لتستمد معظم طاقتها من الخلايا الكهروضوئية الشمسية والطاقة الشمسية المركزة.

وكشفت المملكة العربية السعودية عن خطة جريئة لتطوير المملكة وإيقاف اعتماد اقتصادها على النفط؛ ووصفت جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية هذا التحول بأنه وسيلة للمملكة لتصبح رائدة عالمياً في تكنولوجيا الطاقة المتجددة، وكذلك لتدريب جيل جديد من السعوديين على تلك التقنية لتصبح المملكة في نهاية المطاف مورداً للألواح الشمسية والكهرباء المولدة بالطاقة الشمسية. وأكدت مذكرة تفاهم موقعة مع (سوفت بانك) على توفير 200 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية في المملكة، رغبة المملكة وطموحها في استخدام الموارد الطبيعية للبلاد بالكامل.

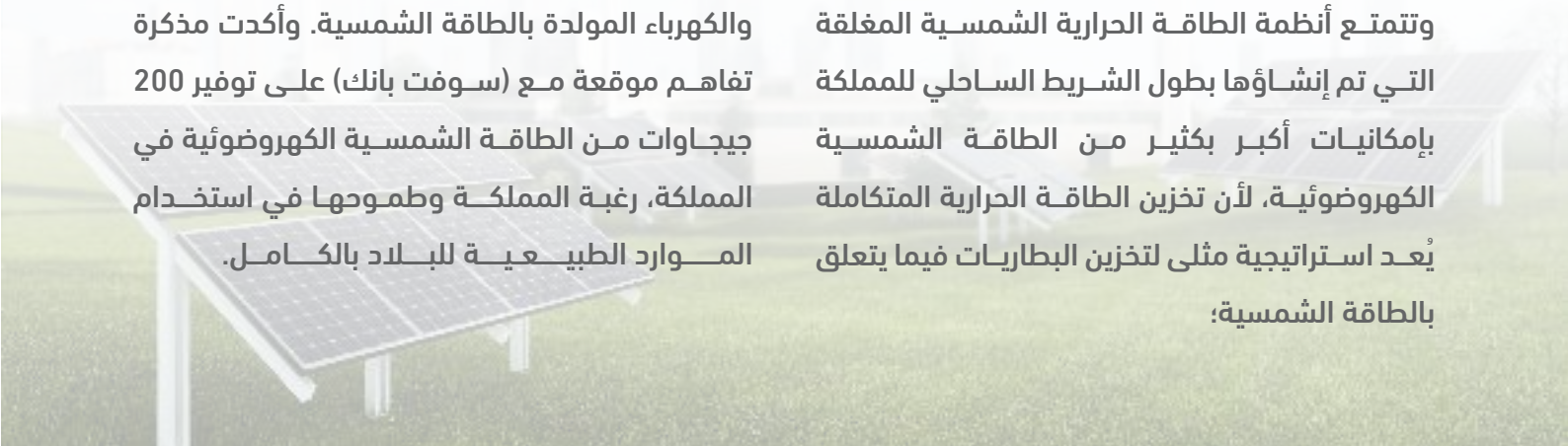

وقـد أدى تحديـد هدف تلبيـة 50% مـن الطلب على الكهربـاء باسـتخدام الطاقـة المتجـددة إلـى إنشـاء العديد من القطاعـات الجديدة بمهارات عالية وتحول المملكـة لتكون من الـرواد الفنييـن والبيئيين؛ كما أن الطلـب على الكهرباء بالطاقة المتجددة من شـأنه أن يخلـق العديد مـن القطاعات الجديـدة ذات المهارات العاليـة، وأن يضـع المملكـة العربيـة السـعودية في مصاف الريادة على الصعيدين التقني والبيئي.

ومـن أبرز محـركات صناعة الطاقة المتجـددة، مبادرة المملكة لتعزيز الطاقة الخضـراء، حيث تدرك المملكة قيمـة مزيـج الطاقـة المتنـوع فـي ضمـان تنميتهـا الاقتصادية طويلة المدى.

والتزمت وزارة الطاقة نتيجة لذلك بتوسيع ريادتها في مجال الطاقـة بالاعتماد على الطاقة المتجددة لتلبية الطلب المتزايـد على الكهرباء. ويأتي البرنامج الوطني للطاقـة المتجـددة كمبـادرة اسـتراتيجية تحت مظلة رؤيـة المملكة 2030 ومبادرة الملك سـلمان للطاقة المتجـددة، ويسـتهدف البرنامج زيـادة حصة المملكة العربيـة السـعودية في إنتـاج الطاقة المتجـددة إلى الحـد الأقصـى. وقد بـدأ البرنامـج في خارطـة طريق محـددة ومتسـقة لتنويـع مصـادر الطاقـة المحليـة وتحفيـز التنمية الاقتصادية والعمل وصولاً لاسـتقرار اقتصـادي مسـتدام في ضـوء أهداف رؤيـة المملكة 2030، والتـي تتضمـن تأسـيس صناعـة الطاقـة المتجـددة ودعـم تطويـر هـذا القطاع الواعـد وذلك بالعمل علـى الوفاء بالتزامات المملكـة تجاه تخفيض انبعاثات ثاني أكسيد الكربون.

ومـن محـركات الصناعـة أيضـا، لوائـح (نظـام صافي القياس) وهي طريقة لتشجيع استثمار القطاع الخاص

كمـا وضعت هيئـة تنظيم الكهرباء والإنتـاج المزدوج إطاراً تنظيمـــياً في عام 2018 يمكّن عملاء الكهرباء من تشـغيل معدات توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية على نطاق صغير (أقل من 2 ميجاواط) لتوجيه الطاقة الكهربائيـة غيـر المسـتخدمة إلـى الشـبكة الوطنيـة وتحقيـق التوازن بيـن اسـتخداماتهم الخاصة، وهو ما ترتـب عليه إيجاد حافز مالي كبير وتسـريع اسـتثمارات القطاع الخاص في تطبيقات الطاقة المتجددة صغيرة الحجم.

ومن أهم فرص النمو للطاقة المتجددة في المملكة، دمـج التقنيـات الجديدة لتوليـد الطاقـة، لأن الطاقة الشمسـية (الكهروضوئيـة، والطاقـة الشمسـية المركـزة، وطاقة الريـاح) كلها تقنيـات طاقة متجددة تديرهـا الحكومـة؛ وتُركز المملكة على هـذه التقنيات لكونهـا أكثـر ملاءمة لمنـاخ البـلاد وموقعهـا. وتُعد تقنيـة الطاقة الشمسـية الكهروضوئية هـي التقنية الأكثر اسـتخداماً لتوليد الطاقة المتجددة لما تمتاز به من كفاءة عالية وسهولة في التركيب. كما تَعد تقنية الطاقة الشمسـية المركزة ملائمة لإنتاج الطاقة في المـدن علـى نطـاق واسـع؛ ويمكـن اسـتخدام تقنية الطاقـة الشمسـية المركـزة لتحليـة الميـاه وتوليـد الطاقـة علـى نطـاق واسـع. وتُعـد الطاقـة المولدة بالرياح أيضاً مصدراً منخفض التكلفة للطاقة المتجددة في أجزاء كثيرة من العالم.

كمـا أن تزايـد الطلـب على الطاقـة المتجـددة، يقف حافـزا للنمو أيضـاً، ووفقاً للتوقعات الحالية، سـيزداد الطلب على الطاقة في المملكة من 40 جيجاوات إلى 120 جيجـاوات فـي الفتـرة ما بيـن عامـي 2010 إلى 2028.

وسيساعد هذا في دعم النمو المتوقع في استخدام الهيدروكربونات من 3.4 مليون برميل من مكافئ النفط يومياً إلى 8.3 مليون برميل من مكافئ النفط يومياً خلال نفس المدة. ومن المتوقع أن يرتفع استهلاك المياه مع زيادة السكان حول العالم والتوسع في الصناعة. وتنتج المملكة جزءاً كبيراً من المياه المحلاة في العالم باستخدام العمليات الحرارية القائمة على النفط بنسبة كبيرة. وتخطط المملكة نتيجة لذلك لإدراج الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة الخاص بها لتقليل اعتماد البلاد على المواد الهيدروكربونية القابلة للتصدير.

وستكون الطاقة الشمسية تقنية مهمة نظراً لتوافر الإشعاع الشمسي الطبيعي المباشر البالغ 2200 كيلوواط في الساعة لكل متر مربع خلال سنة. وستوفر الأحوال الجوية في المملكة ومنها ارتفاع درجات الحرارة والغبار العديد من الفرص ومنها استخدام الطاقة الحرارية الشمسية في تحلية المياه المالحة فضلاً عن تحقيق وفر محتمل في الوقود. كما أن التوسع في صناعة الطاقة المتجددة في المملكة سيسهم في التوسع في لوائح الطاقة المتجددة، مثل نظام التعريفة التفاضلية، والذي كان له تأثير كبير على نمو القطاع.

وتستعد المملكة لأن تصبح أكبر سوق في المنطقة لمكونات وخدمات الطاقة الكهربائية المولدة بالرياح؛ ووفقًا لتقرير أصدرته شركة الأبحاث والاستشارات المالية (وود ماكنزي) في شهر أبريل من العام 2019، فإن المملكة في طريقها لإضافة 6.2 جيجاوات من الطاقة الكهربائية المولدة بالرياح خلال السنوات العشر القادمة.

وقد قام مكتب تطوير مشاريع الطاقة المتجددة بطرح عطاء لمشارع توليد طاقة كهربائية بالرياح بقدرة 850 ميجاواط في العام 2020، كخطوة لبدء التشغيل وتُعادل تلك المشاريع 46% من مشاريع الطاقة الكهربائية المولدة بالرياح في الشرق الأوسط حتى عام 2028. ويقدم صندوق الثروة السيادي "صندوق الاستثمارات العامة" الحصة الأكبر من التمويل لمشاريع طاقة الرياح التي يجري العمل فيها والمزمع تنفيذها في المستقبل.

وحول التمويل والمبادرات الحكومية، وقع ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان ورئيس مجلس إدارة "سوفت بنك"، ماسا يوشي سون، مذكرة تفاهم لبناء أكبر محطة للطاقة الشمسية الكهروضوئية في العالم بحلول عام 2030، لإنتاج 200 جيجا واط. وتُخطط المملكة لاستثمار 50 مليار دولار أمريكي في الفترة ما بين عامي 2018 و2023 في مجال الطاقة المتجددة بهدف توليد 27.3 جيجاواط وزيادتها إلى 58.7 جيجاواط بحلول عام 2030، منها 40 جيجاواط مولدة من الطاقة الشمسية الكهروضوئية و2.7 جيجاواط مولدة من الطاقة الشمسية المركزة. وأعلن صندوق التنمية الصناعية السعودي عن برنامج "متجددة" في سبتمبر من العام 2019، بميزانية قدرها 105 مليارات ريال سعودي (28 مليار دولار أمريكي) لتشجيع الشركات المحلية المهتمة بالتصنيع والاستثمار في قطاع الطاقة المتجددة.

وسيقدم الصندوق قروضاً تصل إلى 1.2 مليار ريال سعودي (319.9 مليون دولار أمريكي) لدعم مصنعي المكونات أو المشاركة في مخططات منتجي الطاقة المستقلين كجزء من المبادرة.

قطاع التقنية

الذكاء الاصطناعي والروبوتات

جذبت التطبيقات المتزايدة ومنهجيات النشر البسيطة انتباه الحكومات إلى تقنية الذكاء الاصطناعي مما أدى إلى زيادة الإنفاق الحكومي على الذكاء الاصطناعي والتقنيات المرتبطة به. وبدأت المنظمات الحكومية وغير الحكومية في تخصيص الأموال للمبادرات التجريبية القائمة على الذكاء الاصطناعي في مجموعة متنوعة من المجالات تشمل الطرق والسلامة العامة وإدارة المرور ورقمنة الوثائق الحكومية.

وتعهدت الولايات المتحدة في أغسطس من العام 2020 بتقديم أكثر من مليار دولار أمريكي لتمويل مختبرات أبحاث الذكاء الاصطناعي وعلوم المعلومات الكمية. كما أعلنت الصين في عام 2017 أنها "ستقود العالم في مجال الذكاء الاصطناعي بحلول عام 2030"، عبر تطوير الذكاء الاصطناعي واستخدامه في جميع الصناعات، حيث حصلت على أكثر من 900 براءة اختراع في مجال تقنية التعرف على الوجه.

فيما تعهدت كندا بتقديم 518 مليون دولار أمريكي في مارس من العام 2021 لتشييد بنية تحتية للأبحاث التقنية المتقدمة. بينما خصصت المملكة المتحدة 27.5 مليون دولار أمريكي في صورة 15 مبادرة بحثية مبتكرة للذكاء الاصطناعي في مجال الرعاية الصحية. وتعمل المملكة العربية السعودية على تطوير نظام أيكولوجي يعتمد على الذكاء الاصطناعي، مزود بإنترنت عالي السرعة مع تشغيل خدمات الجيلين الخامس والسادس بالإضافة إلى الوصول إلى البيانات والأمان.

وتشجع العديد من مشاريع المدن الذكية، ومن بينها نيوم، على تبني مفاهيم وتقنيات الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة مبكراً لتحفيز الحلول الإبداعية.

وتحدد رؤية 2030 أهدافاً محددة لتحويل مدن المملكة إلى مدن ذكية عبر استغلال البيانات البلدية كأصل وطني لتحقيق أهداف الرؤية، وأبرزها بناء مدن مستدامة وضمان فعالية استخدام الموارد على الوجه الأمثل في التخطيط الحضري والبنية التحتية والقطاعات الاقتصادية الهامة.

كما أرادت المملكة استخدام الذكاء الاصطناعي لزيادة كفاءة الحكومة والأتمتة. ووقعت الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا) والاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة اتفاقية في أكتوبر من العام 2020 لتشجيع التعاون العالمي في مجال الذكاء الاصطناعي. وستساعد المملكة الاتحاد الدولي للاتصالات في تنفيذ المشاريع وترتيب الأنشطة وطرح المبادرات التي تهدف إلى زيادة مشاركة أصحاب المصلحة المتعددين والتعاون الدولي وتبادل المعرفة لتسريع التقدم نحو أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. وأعلنت المملكة عن استراتيجية بمليارات الدولارات في نوفمبر من العام 2020 ضمن جهودها لتنويع اقتصادها القائم على النفط، لتصبح رائدة مجال الذكاء الاصطناعي على مستوى العالم.

وفي مجال الذكاء الاصطناعي، أبرمت المملكة العديد من الشراكات مع شركات التقنية الأجنبية لتعزيز الذكاء الاصطناعي في البلاد مثل الاتفاقيات التي تم توقيعها خلال أول وأضخم قمة عالمية افتراضية للذكاء الاصطناعي في أكتوبر من العام 2020 في الرياض، والتي تم دعمها بالاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي التي تمت الموافقة السامية عليها في يوليو من العام 2020، في الوقت الذي شكلت فيه الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي كهيئة حكومية (سدايا)، في أغسطس من العام 2019؛ من أجل دعم تحقيق أهداف رؤية المملكة 2030 وإطلاق قدرات المملكة لبناء اقتصاد قائم على البيانات. وألحق بها "المركز الوطني للذكاء الاصطناعي"، و"مكتب إدارة البيانات الوطنية"، إضافةً إلى "مركز المعلومات الوطني"؛ وتضطلع "سدايا" بثلاث مسؤوليات رئيسية هي: إنشاء البيانات الوطنية واستراتيجيات الذكاء الاصطناعي ومراقبة البيانات الوطنية، وتنفيذ استراتيجية الذكاء الاصطناعي وتعزيز البيانات والوعي بالذكاء الاصطناعي، ومشاركة الإنجازات محلياً وعالمياً. ومن المتوقع أن تعزز هذه الإجراءات جميع القطاعات في المملكة بما في ذلك الترفيه والسياحة والضيافة والتي تعد حاليًا أهم القطاعات في المملكة.

وتُركز الحكومة أيضاً، على إيجاد المهارات لتسهيل تطبيق الذكاء الاصطناعي؛ حيث وقع المركز الوطني للذكاء الاصطناعي في المملكة العربية السعودية مذكرة تفاهم مع شركة هواوي الصينية للسماح بالتعاون الاستراتيجي في البرنامج الوطني لتطوير قدرات الذكاء الاصطناعي في المملكة؛ وستساعد هواوي المركز الوطني للذكاء الاصطناعي في تدريب مهندسي وطلاب الذكاء الاصطناعي السعوديين والتعامل مع الكفاءات المتعلقة بالذكاء الاصطناعي في اللغة العربية كجزء من مذكرة التفاهم؛ وسينظر الطرفان في تشكيل منصة قدرات الذكاء الاصطناعي للمساعدة في توطين التقنيات.

وكان نتاج الاستثمار في الذكاء الاصطناعي وتطويره ودمجه، مدينة نيوم العملاقة الجديدة، بتكلفة 500 مليار دولار، والتي يتوقع أن تنتهي المرحلة الأولى منها في العام 2025. وتهدف نيوم، إلى دمج الروبوتات والذكاء الاصطناعي بسلاسة في جميع جوانب حياة الأفراد لكسب المال من القطاعات الاقتصادية الحيوية في المستقبل. وتحاول الشركات العاملة في صناعة الروبوتات جاهدةً الاستفادة من السوق السعودي وما يشهده من نمو؛ و تكتسب الروبوتات زخماً في المملكة من نواحٍ عدة، على نحو من شأنه أن يؤسس المملكة كقوة في مجال الروبوتات، وقد وفرت المملكة وسوفت بانك 93 مليار دولار أمريكي في عام 2020 لضخها في مجال الأتمتة.

وتُستخدم الروبوتات بالفعل حتى الآن في مجالات طبية وتعليمية بالمملكة، وتركز العديد من الشركات على توسيع استثماراتها في تلك المجالات؛ حيث تُجري جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية أبحاثاً في مجال الروبوتات؛ وقامت الجامعة ببناء الروبوت "أوشن ون" للمساعدة في مراقبة الشعاب المرجانية في البحر الأحمر. وهو يُعد أول روبوت يعمل تحت الماء ويجمع بين الروبوتات والذكاء الاصطناعي وتقنية رد الفعل اللمسي وهو ما لم يجتمع في أي روبوت آخر تحت الماء من قبل.

كما استحدثت الجامعة خيوطًا ذكية يمكنها تتبع شدة وموقع القوى المفروضة عليهم وتقييمها.

وفي أكتوبر من العام 2017 إبان فعاليات مؤتمر "مبادرة الاستثمار" الذي عقد في الرياض، شارك الروبوت "صوفيا" بفعالية في المؤتمر، وأعلن عن توطينه بالمملكة؛ وأطلقت بعدها وزارة التعليم أول روبوت ذكي ومنحته صفة موظف آلي وأطلقت عليه اسم "تقني" في عام 2018. كما وظفت وزارة الصحة "الروبوت الطبيب" خلال موسم الحج لعام 2019؛ وفي أغسطس من عام 2021 شارك روبوت سعودي بأيادٍ وطنية في القمة العالمية للروبوت باليابان، كأول مشاركة للدول العربية في تاريخ القمة.

ووفقاً للدراسات، فإن المجالات التي تتطلب مهام روتينية مثل التصنيع والنقل والخدمات اللوجستية يُمكن أتمتتها بنسبة تزيد عن 50%. ومن المحتمل أن تتم أتمتة 41% من مهام العمالة، في المملكة. ومن مبادرات مجال الذكاء الاصطناعي والأتمتة، تحسين إجراءات طلبات استخراج التأشيرة بهدف الأتمتة الكاملة؛ وتبسيط عمليات الاستيراد/التصدير باستخدام الأتمتة، مع تخفيض مدة بقاء الواردات في الموانئ بنسبة 54%.

المراجع

- غلوبال نيوز واير/ سوق السينما السعودية/ دبلن/ 2 يناير 2020
- مجلس الضمـان الصحي/ التقرير السنوي لمجلس الضمان الصحي لعـام 2020م (PDF) / الرياض/ 2021
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي/ الموقع الإلكتروني للهيئة
- ساره ناصر النويصر/ ورقة عمل: قياس إنتاجية نشاط الصناعات التحويلية في المملكة العربية السعودية/ (البنك المركزي السعودي) / أكتوبر 2020
- الهيئة العامة للإحصاء (المملكة العربية السعودية) / الرقم القياسي للإنتاج الصناعي بالمملكة مارس 2022 (PDF)/الرياض/ مايو 2022
- الهيئة العامة للإحصاء (المملكة العربية السعودية) / تقرير إحصائي، الناتج المحلي الإجمالي الربع الأول لعام 2022 (PDF)/ الرياض/ مايو 2022
- الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي/ فحوى الاستراتيجية الوطنية للبيانات والذكاء الاصطناعي يوليو 2020 م
- موقع أرقام/ لسعودية: إصدار 466 رخصة للاستثمارات الأجنبية الجديدة خلال الربع الرابع 2020.. مسجلة أعلى مستوى لها/ الرياض/ ١ أبريل 2021
- موقع أرقام/ السعودية إصدار رخص الاستثمارات الأجنبية الجديدة في الربع الرابع لعام 2021/ الرياض/ 19 يناير 2022
- موقع أرقام/ الشركة السعودية للصناعات الأساسية (سابك)/ الرياض
- وزارة السياحة/ الملف الصحفي/ الرياض/ يوليو 2021
- الهيئة السعودية للسياحة/ منظومة السياحة في السعودية/ الرياض
- الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)/ إنجازات سدايا (2020)
- أ.م.د. يوسف بن عطية الثبيتى، أستاذ مشارك بقسم التربية البدنية، كلية التربية، جامعة أم القرى/العـوائـد الاقتصادية من تنظيم الأحداث الرياضية الكبرى بالمملكة العربية السعودية/ المجلة العلمية للتربية البدنية وعلوم الرياضة العدد 91 الجزء 3 (PDF)/ يناير 2021
- عدد من الخبراء/ ملتقى الاستثمار الرياضي/ موقع غرفة الرياض على الإنترنت/ سبتمبر 2021
- تقرير العربية نت/ جلسة حوارية بعنوان «آفاق المستقبل» ضمن فعاليات ملتقى ميزانية 2022/ موقع العربية نت/ ديسمبر 2021

مركز التواصل والمعرفة المالية
Comm. & Financial Knowledge Center

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع